الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الحاج لخضر - باتنة
كلية الحقوق و العلوم السياسية - قسم الحقوق
الملتقى الوطني حول:

" الضوابط القانونية لحرية الرأي و التعبير في ظل قانون الإعلام الجزائري الجديد"

يومي : 23- 24 أفريل 2014

الاسم: **الطيب**
اللقب: **بلواضح**
المؤهل العلمي: **دكتوراه**
التخصص: **القانون الجنائي**
مجال البحث: **جرائم الإعلام**
المؤسسة المستخدمة: **كلية الحقوق و العلوم السياسية – جامعة المسيلة**
رقم الهاتف: **07 75 22 23 23**
البريد الإلكتروني: **tbelouadah@ yahoo.fr**

رقم المحور: **المحور الثاني**

عنوان المداخلة: **حق الرد و التصحيح في قانون الإعلام الجديد: تقييد أم إطلاق لحرية الرأي و التعبير**

ملخص المداخلة

إن حرية الرأي و التعبير تعتبر من أهم الموضوعات في العصر الحديث و لا تزال تشغل الباحثين و المهتمين في الشأن القانوني و الإعلامي على حد السواء، و اعترافا بالأهمية التي تشكلها فقد تناولتها التشريعات الدولية و الداخلية و نصت على احترامها و كفالتها، و لكن أحاطتها بسياج يرسم لها الحدود لضمان وفائها بالغرض المبتغى من وراء ممارستها. و يسعى المشرع لإرساء معالم هذه الحرية و تبيان مجالها للوصول إلى نوع من التوازن بين المصلحة العامة و المصلحة الخاصة، التي من خلالها تتجنب الأضرار الناجمة عن حرية الإعلام، سواء كانت أضرارا مادية أم معنوية التي تتعرض لها الدولة و الأفراد، و بما يعني الوصول انتهاء إلى تحقيق التوازن المنشود بين الحقوق المتشابكة بهدف إزالة تجاوزات النشر الصحفي، مما يؤدي إلى تعزيز حوار ديمقراطي. و يعتبر الإعلام من أهم مظاهر حرية التعبير عن الرأي و وجها من أوجهها و له دور ريادي يؤثر على الأفراد و يسهم في صناعة التحولات المجتمعية من خلال كشف ما خفي من جوانب المجتمع من نقص، ودفع الجهات المسئولة إلى إصلاحه من خلال حق النقد الممارس، بالإضافة إلى حق الرد و التصحيح المنوط للغير في إبداء رأيه بخصوص ما تم نشره متعلقا به.

و إشكالية بحثنا هي هل حق الرد و التصحيح الوارد في قانون الإعلام الجزائري الجديد تقييد لحرية الرأي و التعبير أم عامل دعم لها؟ و على ذلك نجيب على هذه الإشكالية وفق محورين إثنين نتناول في المحور الأول: ماهية حق الرد و التصحيح و نتناول في المحور الثاني: مقارنة هذا الحق بين قانون الإعلام السابق و الجديد في قراءة تحليلية نقدية.